

أمر حكومي عدد 242 لسنة 2019 مؤرخ في 5 مارس 2019 يتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية الماتلين من ولاية بنزرت.

إن رئيس الحكومة،

باقتراح من وزير الشؤون المحلية والبيئة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 35 لسنة 1975 المؤرخ في 14 ماي 1975 المتعلق بالقانون الأساسي لميزانية الجماعات العمومية المحلية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته و خاصة القانون الأساسي عدد 65 لسنة 2007 المؤرخ في 18 ديسمبر 2007،

وعلى القانون الأساسي عدد 11 لسنة 1989 المؤرخ في 4 فيفري 1989 المتعلق بالمجالس الجهوية، كما تم تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 119 لسنة 1993 المؤرخ في 27 ديسمبر 1993،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية وخاصة الفصل 400 منه،

وعلى الأمر العلي المؤرخ في 21 جوان 1956 المتعلق بالتنظيم الإداري لتراب الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته وخاصة القانون عدد 78 لسنة 2000 المؤرخ في 31 جويلية 2000،

وعلى مجلة التهيئة الترابية والتعمير الصادرة بمقتضى القانون عدد 122 لسنة 1994 المؤرخ في 28 نوفمبر 1994 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تكمتها وخاصة القانون عدد 29 لسنة 2009 المؤرخ في 9 جوان 2009،

وعلى مجلة الجباية المحلية الصادرة بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1997 المؤرخ في 3 فيفري 1997 وعلى جميع النصوص التي نقحتها أو تكمتها وخاصة القانون الأساسي عدد 53 لسنة 2015 المؤرخ في 25 ديسمبر 2015 المتعلق بقانون المالية لسنة 2016،

وعلى الأمر عدد 142 لسنة 1967 المؤرخ في 3 ماي 1967 المتعلق بإحداث بلدية الماتلين،

وعلى الأمر عدد 543 لسنة 1996 المؤرخ في أول أفريل 1996 المتعلق بضبط عدد وتسمية معتمديات ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى الأمر الحكومي عدد 365 لسنة 2016 المؤرخ في 18 مارس 2016 المتعلق بإحداث وضبط مشمولات وزارة الشؤون المحلية،

وعلى الأمر الحكومي عدد 602 لسنة 2016 المؤرخ في 26 ماي 2016 المتعلق بتحويل الحدود الترابية لبعض البلديات،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء الحكومة،

وعلى قرار وزير الداخلية المؤرخ في 16 جويلية 1996 المتعلق بضبط المناطق التابعة لمعتمديات ولايات الجمهورية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تكمته،

وعلى محضر تحديد ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري المتعلق بضبط الحدود الترابية لبلدية الماتلين،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول - تضبط الحدود الترابية لبلدية الماتلين بالخط المغلق (أ - ب - ت - ث - ج - ح - خ - د - ذ - ر - ز - أ) المبين باللون البرتقالي بالمثل المصاحب لهذا الأمر الحكومي والمعرف كما يلي:
شمالاً:

ينطلق الحد من النقطة (أ) ($X = 589378.79 / Y = 4122646.53$) متبعاً ضفة البحر في اتجاه الشمال الشرقي وصولاً إلى كاب زبيب في النقطة (ب) ($Y = 4124785.24 / X = 594764.18$).
شرقاً:

من النقطة (ب) يواصل الحد إتباعه لضفة البحر، محيطاً بميناء الصيد البحري الجديد ثم القديم، مروراً بغدير العين، الصافية، ثم يصل إلى نقطة التقاء وادي بني عطا بالبحر في النقطة (ت) ($X = 596010.54 / Y = 4122112.10$) بمرسات الوادي.

من هنا يتبع الحد وادي بني عطا في اتجاه الجنوب الغربي مروراً بطريق في النقطة (ث) ($X = 595601.52 / Y = 4121952.64$) ثم يصل إلى مفترق طريق رأس الجبل وطريق كاب زبيب مع شارع 9 أفريل 1938 بالنقطة (ج) ($Y = 4121235.59 / X = 594787.25$)، ثم يتبع هذا الشارع حتى النقطة (ح) ($Y = 4120031.28 / X = 593615.31$).

من النقطة (ح) يتبع الحد مسلكاً في اتجاه الجنوب الشرقي، مروراً بنقطة الارتفاع 106 ثم النقطة (خ) ($X = 594511.41 / Y = 4118846.79$) أين يتبع طريقاً في اتجاه الجنوب وصولاً إلى غرب سيدي صالح في النقطة (د) ($X = 594326.70 / Y = 4118051.63$).

جنوباً:

من النقطة (د) يتجه الحد نحو الغرب متبعاً خطاً وهمياً، مروراً بنقاط الارتفاع 194، 175 ثم 108: نقطة تقاطع وادي سيدي علي الشباب بشارع 9 أفريل 1938، أين يتبع هذا الوادي بنفس الاتجاه حتى النقطة (ذ) ($X = 591743.00 / Y = 4117699.20$).
غرباً:

من النقطة (ذ) يتبع الحد خطاً وهمياً في اتجاه الشمال الغربي، مروراً بنقاط الارتفاع 86، 124، 168، 186 ثم يصل إلى سيدي فرج أين ينعطف نحو الشمال الشرقي حتى النقطة (ر) ($X = 590183.33 / Y = 4120415.30$) بالقرب من سيدي عبد العزيز، ثم يتبع وادي الشاوي مروراً بالنقطة (ز) ($X = 589538.37 / Y = 4121480.07$)، نقطة الارتفاع 33 ثم يصل إلى نقطة الانطلاق (أ).

الفصل 2 - تضع بلدية الماتلين في ظرف ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الأمر الحكومي علامات حجرية في شكل أهرام قائمة الزوايا بالنقاط المذكورة بالفصل الأول من هذا الأمر الحكومي.

الفصل 3 - يتم تعليق نسخة من هذا الأمر الحكومي والمثال المصاحب له بمدخل مقر البلدية مدة شهر ابتداء من تاريخ دخول هذا الأمر الحكومي حيز النفاذ.

الفصل 4 - وزير الشؤون المحلية والبيئة ووزير المالية ووزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية مكلفون، كل فيما يخصه، بتنفيذ هذا الأمر الحكومي الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 5 مارس 2019.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

الإمضاء المجاور

وزير المالية

محمد رضا شلفوم

وزير الشؤون المحلية والبيئة

مختار الهمامي

وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية

نورالدين السالمي